

الفصل الأول

الإطار التنظيمي للدراسة

المقدمة:

إنَّ الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد:

تعد البحار والمحيطات أداة اتصال وتواصل بين الشعوب، ويتم عبرها المد الحضاري والثقافي للشعوب، ومعرفة عاداتها وتقاليدها، وكانت - ولا تزال - أهم قنوات التواصل الاجتماعي والاقتصادي، وعبر السنين لم تنج البحار - كونها أداة للقراصنة - من: السلب، والنهب، والسطو المسلح، واختطاف السفن ومن عليها والمراكب التي تمر بها، وبعد الإرهاب البحري من أبرز التحديات وأهم المخاوف التي تواجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة؛ حيث تزايدت التهديدات الناجمة عنه؛ نظرًا إلى تردّي الأحوال السياسية والأمنية لمجموعة من الدول التي تحتل مواقع استراتيجية بحرية مهمة، وكان من تداعيات ذلك أن أصبحت السواحل البحرية والسفن التجارية وناقلات النفط العملاقة - أثناء مرورها - عرضة للهجمات الإرهابية⁽¹⁾.

وظهرت أعمال الإرهاب البحري منذ استخدم الإنسان النشاط التجاري البحري، ولا شك في أن انتشاره يؤدي إلى: تعطيل التنمية في المجتمع، وإعاقة التقدم، وانعدام الأمان. ولم تعد ظاهرة الإرهاب البحري صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بحضارة بعينها؛ فقد أصبحت خطرًا استراتيجيًا يهدد الدول كلها⁽²⁾.

وقد تعرّض الأمن البحري لتهديدات خطيرة تشمل: حروبًا بحرية، وقرصنة، وأعمال سطو مسلح، وتنفيذ مشاريع تتعلق بالمطالبة بحقوق جماعات معينة لأهداف سياسية. كذلك امتدت يد الإرهاب إلى أمن المياه في البحار والمحيطات والخلجان، وقد ظهر حديثًا مصطلح يتناول جريمة جديدة أُضيفت إلى أصناف جرائم الإرهاب الذي أصبح همًّا بشريًّا لدى جميع الشعوب - على اختلاف أصنافها - ألا وهو (الإرهاب البحري)، وقد تضررت من جراء ارتكابه كجريمة ليست الدول التي تمتلك إقليمًا

(1) الميرني، خلف سيد. 2007. تاريخ البحرية التجارية المصرية (1854-1879). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 17.

(2) أسماء الفزاني. 2018. آليات مكافحة القرصنة البحرية. (رسالة دكتوراه). جامعة حلوان. ص 1.

مائيًا فقط؛ بل كل دول العالم؛ لأنه يطول وسائل النقل عبر البحار والمحيطات والخلجان، فما من دولة إلا وتمتلك وسيلة نقل مائية ترفع علمًا، وإن لم يكن لها بضائع تحتاج إلى نقلها بهذه الوسائل المائية⁽³⁾.

إنَّ عرقلة الملاحة في الممرات المائية الاستراتيجية، وما تنطوي عليه من تداعيات سلبية على أمن الطاقة والاقتصاد العالمي؛ يعد تهديدًا خطيرًا للأمن والاستقرار الإقليمي، وأن الأعمال التخريبية التي استهدفت سفن النفط في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة يثبت للعالم أن الجماعات الإرهابية ومن يقف وراءها ويدعمها تمثل مصدرًا رئيسًا لتهديد الأمن والسلم الدوليين، وهو ما يؤكد الحاجة إلى التضامن والتنسيق الجماعي الدولي لمواجهة مثل هذه الأعمال التي تستهدف الإضرار بالاقتصاد العالمي⁽⁴⁾.

والواقع أن القانون الدولي لم يتناول الإرهاب البحري - كصنفٍ من أصناف الإرهاب عمومًا - بالتوضيح لبيان مفهومه كجريمة لها عناصر محددة ومعينة تبين تعريفها، ثم تميز بينها وبين العديد من الجرائم الأخرى التي قد تشبه بها؛ فأغلب الوقائع التي تحدث في البحار توصف بأنها جرائم قرصنة بحرية، وهي بالرؤية المجردة بعيدة كل البعد عن هذه الجريمة، وأخذ يحتلط بالقرصنة البحرية عدة صور؛ فالمادة (101) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م حددت أوصاف جريمة القرصنة البحرية، وأهم ما يميزها طابعها الربحي في الحصول على الأموال بالسلب أو الابتزاز وهو ما صرحت به هذه المادة بعبارة (أغراض خاصة)، وتشابه جريمة الإرهاب البحري مع جرائم: السطو المسلح على السفن، وخطف الطائرات في أوصاف أخرى⁽⁵⁾.

ويمكن القول: إنَّ التشريعات الدولية تصدت لجرائم الإرهاب عمومًا، والانتهاكات الماسة بالسلامة البحرية وأمن البحار بصفة خاصة، وقد بدلت الإنسانية جهودًا جممةً في مواجهة هذه الظواهر التي تناولتها بالتجريم؛ فعقدت العديد من الاتفاقيات الدولية لقمع هذه الانتهاكات ومواجهتها بوصفها جرائم مستقلة وضعت الاتفاقيات أوصافها على اختلاف ظروفها وأحوال انعقادها، وقد امتد هذا التجريم إلى العديد من التشريعات الداخلية الوطنية التي حدّدت هذه التصرفات كجرائم إرهاب في قوانين العقوبات منذ تشريعها، والتي واكبت التطور التشريعي بإصدار تشريعات جديدة خاصة بمكافحة

(3) ياسر شعبان. 2017. "جريمة الإرهاب البحري". مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. العراق: جامعة تكريت. ص 269.

(4) كالة أخبار الإمارات. نشرة " أخبار الساعة الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية". 12 مايو 2019.

(5) محمد عزت. 2013. نحو نظرية عامة للحماية الجنائية للملاحة البحرية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 170

الإرهاب وذلك للتصدي لهذه الانتهاكات، وبخاصة تلك الدول التي تمتلك حدودًا مائية ذات مساحات كبيرة، أو تمتلك حيوية النشاط التجاري والحركة البحرية (6).

وعلى جانب آخر نجد أنَّ مفهوم الإرهاب البحري يتسم بعدم وضوح الرؤى التي تناوله، ومع تطور التشريعات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب أخذ مفهوم الإرهاب البحري حيزًا من الاتفاقيات الدولية، مثل: اتفاقية روما للقضاء على الأفعال غير المشروعة ضد السلامة البحرية لسنة 1988م، وكذلك اتفاقية لندن قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لسنة 2005م؛ إذ يرتبط مفهوم الإرهاب البحري بمفهوم الإرهاب عمومًا، فهو يعد صورة من صور هذه الجرائم الإرهابية المتعددة التي تسود مجتمعات عدة (7).

ونجد أنَّ التهديد الإرهابي البحري لقطاع الملاحة البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة يُظهر كثيرًا من التعقيد، وبما أن المجال البحري كبير للغاية؛ لذا يصعب السيطرة عليه أو ضبطه، وهي حقيقة استغلتها جيدًا الجماعات الإرهابية التي أصبحت تمتلك الآن: أسلحة أكثر تطورًا من السابق، وكذلك المهارات، والاستراتيجيات لتدبير عمليات أحكمت تخطيطها، ونجحت في تنفيذها ضد مئات الأهداف. وقد تنبّهت دولة الإمارات العربية المتحدة - في وقت مبكر - لخطر الإرهاب البحري في الممرات الدولية المائية ومياه الخليج العربي؛ فاتخذت مجموعة من الإجراءات الرادعة على المستويين المحلي والدولي التي من شأنها التصدي له؛ وصولًا إلى الحد من تداعياته، وذلك من خلال دعم وتعزيز قدرات القوات المسلحة المختصة بالأمن البحري التي قامت بالفعل بتنفيذ العديد من العمليات الأمنية الناجحة ضد الإرهاب البحري (8).

وعلى الرغم من الجهود المكثفة في محاربة الإرهاب إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد واحدة من الدول التي مستها ظاهرة الإرهاب البحري، ولا تزال آثارها راسخة في الأذهان، والجدير بالذكر أن العمليات التخريبية التي وقعت مؤخرًا واستهدفت أربع سفن تجارية بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات يعد تهديدًا خطيرًا للأمن والاستقرار الإقليمي، فإن الأعمال التخريبية التي استهدفت سفن

(6) محمد عزت. 2013. نحو نظرية عامة للحماية الجنائية للملاحة البحرية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 170

(7) ياسر شعبان. 2017. "جريمة الإرهاب البحري". ص 269.

(8) بول بيرك. 2011. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

النفط، تثبت للعالم أنها ومن يقف وراءها ويدعمها تمثل مصدرًا رئيسًا لتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ولا يمكن للمجتمع الدولي غض النظر عنها؛ لأن نتائج ذلك ستكون كارثية على الأمن والاقتصاد العالمي، وبخاصة أمن واقتصاد الطاقة خلال الفترة المقبلة⁽⁹⁾.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في إصدار القوانين الخاصة بمكافحة الجرائم الإرهابية؛ فوضع المشرع الأسس الموضوعية لمكافحتها بداية من تحديد نطاق المسؤولية الجنائية عنها، ثم تحديد صور الجرائم التي قد تُرتكب، والعقوبة المقررة عليها، إلا أنه ولخظورة جريمة الإرهاب البحري ولأهمية مكافحتها؛ نجد أنها تحتاج إلى قواعد قانونية مستقلة تنظمها؛ بوصفها جريمة قائمة بذاتها، لها ذاتيتها الخاصة التي تفرقها وتميزها عن غيرها من الجرائم التي قد تتشابه معها: في أفعالها المادية، أو في بواعث ارتكابها، أو في العنف المستخدم فيها⁽¹⁰⁾.

وتنفيذًا لالتزاماتها الدولية؛ قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتتنوع هذه الاتفاقيات ما بين جماعية وإقليمية وثنائية؛ فقد صدر المرسوم الاتحادي رقم (75) لسنة 2005م في شأن التصديق على اتفاقية روما لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988م، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنتصات الثابتة القائمة في الجرف القاري المبرمة في روما بتاريخ 1988/3/10م، أما على المستوى الإقليمي فقد انضمت إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998م، واتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 2004م.

ونخلص مما سبق إلى أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة لم تدخر جهدًا في مكافحة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله ومظاهره، وذلك منذ تأسيسها في عام 1971م، وكانت من أوائل الدول التي اعتمدت استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنها: القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014م بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية الذي يحتوي بين دفتيه على ثمانية وستين مادة، هذا بالإضافة إلى القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 2006م بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، والقانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2018م بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الذي تبني رؤية

(9) كالة أخبار الإمارات. نشرة " أخبار الساعة الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية". 12 مايو 2019.

(10) القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014م بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

شاملة لمفهوم الإرهاب، وتصب - بجميع عناصرها - في باب حماية حقوق الأفراد وسلامتهم، وتحقيق الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في المجتمع.

بناءً على ذلك؛ يتناول الباحث - في هذه الدراسة - كيفية مكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة مكافحة جريمة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي إحدى أهم المشكلات المستحدثة التي تواجه الدول على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي؛ فبالرغم من تعدد القوانين والاتفاقيات الدولية التي وُضعت لمكافحة جرائم الإرهاب البحري، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على ظاهرة الإرهاب البحري، أو القضاء عليها، والحفاظ على حقوق الملاحة البحرية؛ مما تطلب إعادة النظر في تطوير المعاهدات والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكمل لها، وتطوير القوانين الداخلية، وبحيث تُحَد من الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وتساعد في منع ارتكابها، ومعاقبة مرتكبي جرائم الإرهاب البحري.

ومع الكم الهائل من الموثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي وضعت لتعريف الإرهاب البحري ظلت مخاطر الإرهاب البحري تتضاعف عاماً بعد عام، والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم تحقق الجهود الدولية والموثيق والقوانين التي سنت لمواجهة الإرهاب النجاح الذي كان مؤملاً؟ وهل كان فشل هذه الجهود عائداً إلى الاختلاف حول مفهوم الإرهاب البحري وعدم إجماع المجتمع الدولي على تعريف جامع مانع للنشاط الإرهابي الذي ينبغي تجريمه؟ كما إن المشكلة تكمن في أن من يعتبر إرهابياً في نظر البعض يعتبر بطلاً ومناضلاً في نظر البعض الآخر.

وتبرز مشكلة الدراسة أيضاً في أن التهديد الإرهابي للإقليم البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة يُعدُّ أمراً في غاية التعقيد، ومن الصعب السيطرة عليه، أو ضبطه؛ نظراً إلى اتساع المجال البحري، وتعد الحوادث الإرهابية البحرية التي تعرضت فيها أربع سفن تجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات عام 2019م لأعمال تخريبية خير دليل على ذلك⁽¹¹⁾.

(11) الموقع الإلكتروني لجريدة البيان: <https://www.albayan.ae/one-world/arabs/>

ومما يؤكد مشكلة الدراسة محدودية النصوص في القوانين الإماراتية التي تتعلق بمكافحة الإرهاب البحري؛ حيث إن المشرع الإماراتي لم يضع قواعد قانونية خاصة تنظم مسألة مكافحة هذه الجريمة؛ على اعتبارها جريمة قائمة بذاتها، وتتميز عن غيرها من الجرائم التي قد تتشابه معها في أفعالها المادية، أو في بواعث ارتكابها، أو في العنف المستخدم فيها، وإنما اكتفى بالإشارة إلى صورة الجريمة الإرهابية الممثلة في: الاختطاف، والإتلاف لوسائل النقل الجوي أو البري أو المائي. فقد خلا قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي من نصوص مباشرة تعالج جريمة الإرهاب البحري بصفتها جريمة حديثة ومستقلة وقائمة بذاتها، ولها كيانها وقواعدها القانونية الخاصة بها.

ومما يزيد من حجم مشكلة الدراسة أن هذه الجريمة تقع تحت تعريف الإرهاب بشكل عام، ولم يتم تحديد أركانها، وصور التجريم، والعقوبة المقررة على مرتكبيها؛ فإذا تم ذلك أسهم في إزالة المعوقات، وعمل على ضمان حق الدولة في التصدي لظاهرة الإرهاب البحري، الأمر الذي يتطلب تدخل المشرع الإماراتي بإصدار قانون خاص بمكافحة جرائم الإرهاب البحري.

وتكمن المشكلة أيضاً في عدم وجود محكمة دولية مختصة بالنظر في قضايا الإرهاب الدولي ومحاسبة التنظيمات الإرهابية ومرتكبي الجرائم الإرهابية، وذلك بسبب عدم إدراج جريمة الإرهاب الدولي حتى الآن ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية بوصفها من الجرائم الأشد خطورة، وبالرغم من أن كل الجهود الدولية تدين أعمال الإرهاب، وتكرس القرارات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ إلا أن المسؤولية الجنائية للجماعات الإرهابية ما زالت من اختصاص المحاكم الوطنية، ولم ترتق إلى المستوى الدولي.

أسئلة الدراسة:

أن التساؤل الرئيس للدراسة يتركز بكيفية مكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي؟ ولتعمق في معالجة هذه الإشكالية البحثية في مختلف جوانب الموضوع، فقد تفرعت عنها جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الإرهاب البحري والمخاطر المترتبة عليه في ضوء الاتفاقيات الدولية؟
2. ما هي الطبيعة القانونية لجريمة الإرهاب البحري وأحكام المسؤولية الجنائية عنها؟

3. كيف تسهم آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري؟
4. ما مدى فاعلية القضاء الدولي والوطني في التصدي لجرائم الإرهاب البحري؟
5. هل حققت جهود دولة الإمارات العربية المتحدة فاعلية بما يكفي لمكافحة جرائم الإرهاب البحري؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي، يتمثل في بيان الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي، بالإضافة إلى أهداف تكميلية وفرعية، يمكن حصرها في الآتي:

1. التعرف إلى مفهوم الإرهاب البحري والمخاطر المترتبة عليه في ضوء الاتفاقيات الدولية.
2. بيان الطبيعة القانونية لجريمة الإرهاب البحري وأحكام المسؤولية الجنائية عنها.
3. تحديد آليات التعاون الدولي والإقليمي ودورها في مكافحة الإرهاب البحري.
4. توضيح دور القضاء الدولي والوطني في التصدي لجرائم الإرهاب البحري.
5. الكشف عن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جرائم الإرهاب البحري.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية موضوع مكافحة الإرهاب البحري في كونه أحد التحديات العصرية التي سعت قواعد القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية وبعض التشريعات الوطنية إلى معالجتها؛ بسبب كثرة جرائمه الواقعة على سلامة السفن والملاحة البحرية؛ حيث أصبحت تشكل أخطارًا جسيمة تهدد المجتمع الدولي؛ لذلك تعد دراسة المشكلات المتعلقة بجرائم الإرهاب البحري من أكثر المواضيع المهمة والعاجلة في آنٍ واحدٍ، وتتطلب إيجاد قواعد قانونية متطورة لمعالجتها؛ بما يتوافق مع القوانين والاتفاقيات الدولية المنظمة له.

وتتضح أهمية الدراسة في: ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الإرهاب البحري - بجميع أشكاله ومظاهره - ومكافحته، وذلك من خلال الانضمام إلى الصكوك الدولية المبرمة في هذا المجال، وتفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة به، ووجوب الأخذ بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري،

وبخاصة التي أبرمت في روما عام 1988م، وتم تنفيذها في عام 1992م، بالإضافة إلى بروتوكول سنة 2005م لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وقد وقعت عليهما دولة الإمارات العربية المتحدة.

جاءت الدراسة بعنوان: "مكافحة جريمة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي"، وتم تحديد هذا الموضوع طبقاً للعديد من الأسباب التي تعكس أهميته: من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى المستويين الدولي والوطني، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية

تتجسد الأهمية النظرية للدراسة من خلال تسليط الأضواء على خطورة الجرائم الإرهابية البحرية، وأثرها على الملاحة البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يتبع ذلك من أثار سلبية كبيرة، وعواقب قانونية وجنائية على الصعيدين الدولي والمحلي، ومثال على ذلك الاعمال الإرهابية التي وقعت على السفينة اليابانية في خليج عمان عام 2022م، وترتب عليها إعاقة الملاحة البحرية في الخليج العربي (12). كما تبرز الأهمية النظرية في بيان وتناول تصور جرائم الإرهاب البحري وإظهارها، والتقدم الكبير الذي حدث في معدلاتها، مثل: القرصنة البحرية، والسطو المسلح على السفن، وبخاصة ما أصاب دولة الإمارات العربية المتحدة من جرائمها. وتضع جرائم الإرهاب البحري العديد من التأثيرات السلبية على سلامة الملاحة البحرية واستقرارها، كما تشمل تلك التأثيرات ضرورة تغيير بعض أشكال القوانين الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة من خلال بيان الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الملاحة البحرية والأخطار التي تشكل تهديداً على السلامة البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تشكل جريمة الإرهاب البحري خطراً وتهديداً على الملاحة البحرية الدولية، وقد استدعى ذلك جهود المجتمع الدولي والمحلي لردع تلك الجرائم؛ ومثال على ذلك تأسيس التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية ويعرف أيضاً

(12) الموقع الإلكتروني لجريدة الأيام: <https://www.alayam.com/alayam/world/799814/News.html>

باسم التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية بالإنجليزية: (The "International Maritime Security Construct" IMSC)؛ تحالف دولي نشأ في العام 2019، ويقع مقره في مملكة البحرين، ويهدف إلى حماية وتأمين الملاحة البحرية في الممرات المائية في الوطن العربي من الهجمات والقرصنة والعمل من أجل تعزيز التدفق الحر للتجارة، ردع التهديدات التي تواجه السفن وتعزيز الوعي بالمجال البحري ومراقبته في الخليج العربي، مضيق هرمز، بحر عمان، مضيق باب المندب والبحر الأحمر (13).

ثالثاً: الأهمية على الجانب الوطني

تم ربط التشريعات الدولية التي تهتم بحفظ حقوق الملاحة البحرية بالتشريعات المحلية والاتفاقيات بشكل مباشر، فتلتزم الدول - التي وقعت على اتفاقية روما لعام 1988م، واتفاقية لندن لعام 2005م، والبروتوكولات التالية لها - باتباع القوانين والتشريعات الجنائية الدولية التي حددتها الاتفاقيات، وتطبيقاً لذلك أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من القوانين والتشريعات المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنها: القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2014م بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 2006م بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، والقانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2018م بشأن مكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

رابعاً: الأهمية على الجانب الدولي

تتجسد أهمية الدراسة على الصعيد الدولي بتناولها أهمية الاتفاقيات والمعاهدة المنظمات الحرة الدولية وأهم القرارات الأممية، ومن هذا المنطلق نجد أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أصدر مجموعة من القرارات في مجال مكافحة جرائم الإرهاب شملت القرار رقم (1373) لعام 2001م، والقرار رقم (1566) لعام 2004م، وحثت جميع الدول على اتخاذ عددٍ من التدابير من أجل منع الإرهاب وقمع تمويله من خلال أحكام اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(13) الموقع الإلكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

منهج الدراسة:

اتبع الباحث مجموعة من المناهج العلمية التي تتفق مع طبيعة هذه الدراسة؛ بهدف وصف المشكلة وأبعادها القانونية، وتحليلها في ظل الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الجنائي الإماراتي، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: المنهج الوصفي

هو المنهج الذي يُعبر عن الظاهرة - محل البحث - كما توجد في الواقع الذي لا يقف عند حد الوصف، وتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة للظاهرة المعنية بالدراسة؛ بل يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها، إذ يحدد البحث الأبعاد القانونية، ويسهم في تحليلها، ووصف طبيعتها ومخاطرها، وإبراز الجهود المبذولة لمكافحةها؛ للوصول إلى استخلاص نتائج عملية تسهم في تحديد الوسائل التي يجب اتباعها لرصدها والتصدي لها، والأساليب الواجب التعامل من خلالها مع هذه الجرائم، وبالنظر إلى أنَّ القانون الدولي والاتفاقيات المنظمة له تتطلب الوصف؛ لذا فإنه يتعين على الباحث وصف قواعد وأحكام القانون الدولي، وكذلك الاتفاقيات الدولية المنظمة له الخاصة بآليات مكافحة جريمة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى وصف التشريعات الإماراتية المتعلقة بالجهود الوطنية التي وُضعت من أجل مكافحة جرائمه.

ثانياً: المنهج التحليلي

هو المنهج الذي يعمل على تصنيف الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة وتقسيمه وتجزئته وتحليله، ثم يقوم على تفسيرها، ومحاولة حلها من خلال إرجاعها إلى شكلها الأولي، ويُستخدم في تسهيل الدراسة وتيسيرها، فضلاً عن الوقوف على أسباب ظهور المشكلة. كما يستخدم في العلوم الشرعية، ويعتمد فيه الباحث على ثلاث عمليات تتمثل في: التفسير والنقد والاستنباط، ويُستخدم في هذه الدراسة من خلال تحليل آراء القانونيين وأحكام القضاء التي تحكم هذا الموضوع وتنظمه، وتجمع مادته من الكتب القانونية، والبحوث العلمية، وغير ذلك مما له علاقة بموضوعها، ومن ثم يجري دراستها دراسة علمية من الناحية القانونية؛ لإيجاد حلول لمشكلة مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: المنهج الاستنباطي

المنهج الاستنباطي أحد المناهج العلمية البحثية، الذي يهتمُ باستنتاج الحقائق من خلال دراسة ظاهرة أو مشكلة علمية بشكل كلي انطلاقاً من المسلّمات أو النظريات أو المعارف العامة، وبعد ذلك الانتقال للجزيئات من خلال الاستنتاجات، وهو المنهج الذي يتم من خلاله الانتقال من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، ويعتمد في الأساس على التفكير من الجزء إلى الكل، ويُستخدم في استخراج الجزء النظري المراد، وذلك بإلقاء الضوء على التطبيقات الميدانية البحرية المعتمدة التي وُضعت لمكافحة جرائم الإرهاب البحري على المستوى: العالمي والإقليمي والمحلي؛ للتعرف إلى أهم التجارب والممارسات البحرية القانونية المعتمدة فيه، واستنباط الحلول والنتائج والتوصيات لحماية الملاحة البحرية.

رابعاً: المنهج التاريخي

هو المنهج الذي يمكن من خلاله التوصل إلى الأدلة المستخلصة من الوثائق والسجلات، ووضعها مع بعضها بشكلٍ منطقي، ويمكن الارتكاز على هذه الأدلة للتوصل إلى النتائج والحقائق الحديثة، وذلك من خلال تناول أحداث الماضي والحاضر، ويستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة للتعرف إلى ظاهرة الإرهاب البحري، ومعرفة ما يحيط بها؛ لذا كان لا بدّ من دراسة التطور التاريخي له، وأشكاله وصوره، ومعرفة أسبابه الرئيسية، ووجود هذه الظاهرة، والجهود المبذولة للحد من انتشارها. وكما إن الهدف المنهج التاريخي في دراسة تاريخ الإرهاب البحري ليس الوقوف على الأصول التاريخية لهذه الظاهرة الإرهابية وسردها فحسب؛ بل التعرف إلى هذا النوع من الجرائم الإرهابية البحرية المستحدثة، والتطور الكبير الذي طرأ عليها من حيث: الكم، والكيف، والنوع، والأساليب، والوسائل المسندة في اقترافها على مدى أكثر من نصف قرن، وأن نستفيد من دروس التاريخ، "ويمكن القول إن أفضل الدراسات ما بنيت على ملاحظة الوقائع كما يرصدها التاريخ".

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، وعلى المستويين الدولي والوطني، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور الاتفاقيات الدولية وقرارات الهيئات الدولية (هيئة الأمم المتحدة - مجلس الأمن)، والتشريعات الجزائية الوطنية المتعلقة بمكافحة ظاهرة الإرهاب البحري، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية

تناولت هذه الدراسة موضوع مكافحة جريمة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي، وذلك من خلال ما أقرته المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وما تضمنته التشريعات الوطنية من فوائين تنظم هذا الموضوع.

ثانياً: الحدود المكانية

يتضح من العنوان أنّ حدود الدراسة تركزت حول عمليات مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة بما تحويه من تشريعات قانونية أو آليات، وأحداث تشكل محاوره ومتطلباته.

ثالثاً: الحدود الزمانية

ذلك بالتركيز على مواقيت التشريعات البحرية الدولية الممثلة في اتفاقيتي روما لعام 1988م، ولندن لعام 2005م، والبروتوكولات التالية لها، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبخاصة القرار رقم 1267 (1999)، والقرار 1373 (2001)، والقرار 1540 (2004)، والقرار رقم 1566 لعام (2004)، فيما يخص مكافحة جرائم الإرهاب وقمونه.

الدراسات السابقة:

تناول الباحث مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والمتصلة بسياق الدراسة التي تدور حول موضوع مكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي، ثم تحليل الدراسات السابقة وبيان فجوة الدراسة الحالية؛ وفقاً للآتي:

1. دراسة (الموساي، 2019)، بعنوان "الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب ودورها في تعزيز الأمن الإقليمي للبحر الأحمر" (14):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال التعرض إلى واقع التهديدات الأمنية في المياه الإقليمية للبحر الأحمر، وطبيعتها، والوقوف على معوقاتها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود مخاطر أمنية تهدد الأمن الإقليمي للبحر الأحمر، وأن هناك إرهاباً بحرياً يهدده، وبالتالي تهديد التجارة العالمية، كما أنه يعاب على المؤتمر الأول لقانون البحار 1958م لعدم اتصافه بالشمولية؛ نظراً إلى تركه قضية اتساع عرض المياه الإقليمية مفتوحاً. كما أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود حلول فعالة تعالج أسباب الإرهاب، وتعمل على مكافحته من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة به، وغياب الرقابة الدولية القائمة على تنفيذ تلك الاتفاقيات على جميع الدول الموقعة عليها، فضلاً عن ضرورة التخطيط لإنشاء كيان عربي لدول حوض البحر الأحمر؛ للعمل على توطيد التعاون فيما بينهم: أمنياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وتنموياً.

وقد اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التعرف إلى آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري؛ فالدراسة الحالية أيضاً تقوم بالتعرف إلى جهود مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين؛ فنجد أن الدراسة السابقة تناولت دور الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، أما الدراسة الحالية فركزت على آليات مكافحة جريمة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(14) صالح أحمد الموساي. 2019. الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب ودورها في تعزيز الأمن الإقليمي للبحر الأحمر. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

2. دراسة (فيليب، 2018)، بعنوان "الخلط بين القرصنة والإرهاب البحري: الحاجة إلى حلول طويلة الأجل" (15):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الفروق الجوهرية بين القرصنة وبين الإرهاب البحري، وأسباب الخلط بين المصطلحين، وعواقبه، وقد اتخذت من سنغافورة وإندونيسيا دراسة حالة؛ حيث ركزت على كيفية تحقيق بلدين مقيدتين بالقيود الإقليمية والدولية نفسها للاستجابات السياسية المختلفة تجاه التهديدات ذاتها.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، ومن أهمها أن التسنييد والخلط بين القرصنة وبين الإرهاب أو محاولة منع تسنييد الإرهاب والقرصنة لا يخدم سوى أهداف قصيرة المدى، ومن أجل تحقيق أهداف طويلة الأجل ظهرت الحاجة إلى تحديد الأسباب الجذرية للقرصنة والإرهاب البحري، ومعرفة من الذي يرتكب هذه الجرائم، ولماذا يتم ارتكابها؟ وبعد الإجابة عن هذه التساؤلات قد تبدأ البلدان في وضع سياسات تعالج المشكلة من المصدر؛ لتنفيذ استجابات طويلة المدى وفعالة للتهديدات، كما وجد أنه من الأهمية تحديد السياق الذي تتطور فيه هذه الجرائم، وقد أثبت سياق إندونيسيا وسنغافورة أنه لم يكن مختلفاً بشكل كبير؛ مما أسهم في ظهور القرصنة والإرهاب لأسباب مختلفة، فعلى سبيل المثال توجد لدى إندونيسيا مجموعة متنوعة من مصادر القرصنة، ومن بينها ارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم فإن إحدى الطرق لحل هذه المسألة هي إيجاد المزيد من فرص العمل للمجتمعات الساحلية.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في اهتمامهما بالتعرف إلى الفروق الجوهرية بين القرصنة وبين الإرهاب البحري، وهذا ما تناولته الدراسة الحالية، ولكن ليس بالتفصيل الذي أوردهت الدراسة السابقة.

أما عن نواحي الاختلاف؛ فنجد أن الدراسة السابقة أدركت أهمية مواجهة الإرهاب البحري وآثاره المتعددة السلبية كهدف أساسي، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة جرائم الإرهاب البحري، وتحديد الاختصاص القضائي لمحاكمة مرتكبيها، فضلاً عن جهود مكافحتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(15) Beatriz Filipe. 2018. *Conflating Piracy and Maritime Terrorism: The Need for Long Term Solutions*. (Master thesis in International Relations). Leiden University.

3. دراسة (الفزاني، 2018)، بعنوان "آليات مكافحة القرصنة البحرية" (16):

هدفت الدراسة إلى توضيح، وإظهار صور الجرائم البحرية؛ والتقدم الكبير الذي حدث في مثل هذه الجرائم مثل القرصنة البحرية، وبيان القواعد التي تحكم هذه الجريمة وأثارها الخطيرة والمدمرة، ومحاولة تعظيم التعاون الدولي والإقليمي بين الدول لمكافحة ومواجهة القرصنة بكافه أشكالها وبيان كيفية التعاون وضرورة التزام الدول بما جاء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنّ القرصنة أصبحت قابله على تخطي البعد الاقتصادي والأمني لتتحول إلى منظور استراتيجي أوسع قد يصبح جزءاً من صراعات إقليمية تستهدف إعادة موازين القوة في هذه المنطقة أو تلك، وهو ما سيكون له أثاره الخطيرة على المدى البعيد، كما أنّ القرصنة البحرية جعلت عدة دول تدرك أنّ أمنها الوطني لا ينحصر في مياها وحدوده الإقليمية بل على أمنها الوطني عامة خاصة، قد يبدأ من الألف الأميال البحرية، وأخيراً بالتعرض لأحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة للقانون الدولي لاحظنا عدم وجود تعريف محدد للقرصنة البحرية.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنّ الدراسة السابقة اهتمت بالتعرض لأحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة للقانون الدولي، وكذلك التعرف على الفروق الجوهرية بين القرصنة والإرهاب البحري، وهذا ما تناولته الدراسة الحالية أيضاً، أما نواحي الاختلاف فنجد أن الدراسة السابقة أدركت أهمية مواجهة القرصنة البحرية كهدف أساسي ومواجهة أثارها السلبية المتعددة، في حين أنّ الدراسة الحالية ركزت على آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري، وتحديد الاختصاص القضائي لمحاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب البحري، فضلاً عن جهود مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4. دراسة (الحمادي، 2018)، بعنوان "قمع تمويل الإرهاب في القانون الدولي" (17):

هدفت الدراسة إلى تعريف تمويل الإرهاب في القانون الدولي والتشريعات الوطنية والمقارنة بينهما، والتعرف على مصادر تمويل الإرهاب وعلاقتها بغسل الأموال والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الأخرى، وبيان

(16) أسماء الفزاني. 2018. آليات مكافحة القرصنة البحرية. (رسالة دكتوراه). كلية الحقوق. جامعة حلوان. جمهورية مصر العربية.

(17) عيسى الحمادي. 2018. قمع تمويل الإرهاب في القانون الدولي. (رسالة ماجستير). كلية القانون. جامعة الإمارات.

الإطار القانوني للتعاون الدولي والإقليمي لمنع تمويل الإرهاب، والتعرف على التنظيم القانوني الوطني لتجريم تمويل الإرهاب والعقاب عليه. وبيان الإجراءات الوقائية والإجرائية لمنع عمليات تمويل الإرهاب.

واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة وثيقة بين جريمة تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال، ولكن جريمة تمويل الإرهاب مستقلة تماماً عن جريمة غسل الأموال، وبيان تعريف تمويل الإرهاب في القانون الدولي والتشريعات الوطنية والمقارنة بينهم، وتوضيح مصادر تمويل الإرهاب وعلاقتها بغسيل الأموال، وأخيراً بيان الإجراءات الوقائية لمنع عمليات تمويل الإرهاب.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أنّ الدراسة السابقة اهتمت بالتعرف على جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في القانون الدولي، وهذا ما تناولته الدراسة الحالية أيضاً، ولكن ليس بالتفصيل كالدراسة السابقة.

أما نواحي الاختلاف فنجد أنّ الدراسة السابقة أدركت أهمية قمع تمويل الإرهاب في القانون الدولي ومواجهة آثاره المتعددة السلبية، في حين أنّ الدراسة الحالية ركزت على آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري، فضلاً عن جهود مكافحة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

5. دراسة (ليونيد لانسمان، 2017)، بعنوان "قابلية التعرض للمخاطر لشبكات المجرمين: طريقة مختلطة لقياس قابلية التعرض للمخاطر الجنائية في أفضل 30 ميناء حاويات بالولايات المتحدة" (18):

هدفت الدراسة إلى تحديد نقاط الضعف في الموانئ البحرية ودراستها، وذلك من خلال تحليل ضعف الميناء في أفضل (30) ميناء حاويات في الولايات المتحدة، ودراسة حالة ميناء نيويورك ونيوجيرسي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن أهمها أنه تم تطوير إطار قابلية التأثير بالميناء البحري في هذه الرسالة، وتم تطبيقه على أفضل (30) ميناء حاويات في الولايات المتحدة، وفي دراسة حالة ميناء نيويورك ونيوجيرسي يوفر هيكل تقييم إضافي عند استخدامه بالتنسيق مع أدوات التقييم الأخرى، كما يُسهم في رؤية شاملة لضعف الميناء، وبالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام إطار الضعف في الميناء البحري لمساعدة

(18) Leonid Lantsman. 2017. *Seaport Vulnerability to Criminal Networks: A Mixed Method Approach to Measuring Criminological Vulnerability in The Top 30 U.S.* (PhD Thesis). The City University of New York, Pro Quest LL.

مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للمخدرات، وإنفاذ القانون في تحديد أي الموانئ البحرية الأمريكية التي ستعمل معها لتقديم المساعدة الأجنبية الدولية لأمن الموانئ في الخارج. وقد اتفقت الدراسات في الهدف العام للدراسة، وهو أهمية مكافحة ظاهرة الإرهاب البحري، كما تناولت الدراسة السابقة تحديد كيفية حماية الأمن في الموانئ البحرية. في حين يبرز وجه الاختلاف في أن الدراسة السابقة اتخذت من ميناء نيويورك ونيوجيرسي دراسة حالة، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على آليات مكافحة جريمة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

6. دراسة (القباني، 2017)، بعنوان "الأبعاد القانونية لجريمة القرصنة البحرية" (19):

هدفت الدراسة إلى: التعرف على الأبعاد القانونية لجريمة القرصنة البحرية، وتسليط الضوء على الحالة الصومالية، حيث تعد من الجرائم الخطيرة التي تمدد الملاحه الدولية والمجتمع الدولي؛ بسبب: تناميها بصورة كبيرة، وانتشارها، واتساع نطاقها، وتنوع صورها، وتزايد معدلات ارتكابها، وبخاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة الصعبة. وتوصلت الرسالة إلى بعض النتائج، ومن أهمها: أن خليج عدن من أكثر الممرات المائية حيوية حيث تمر به سنويًا (120) ألف سفينة تقريبًا، وأنه يعد الآن من أكثر المناطق خطورة في العالم، وأن جريمة القرصنة تندرج ضمن الجرائم التي حددتها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأنها تخضع للاختصاص العالمي لكل الدول، وانتقدت عدم وجود اتفاقية دولية خاصة بجريمة القرصنة البحرية، مع قصور في الاتفاقيات الدولية التي عالجتها، وأن اتفاقية قانون البحار كانت سببًا في تقييد الجهود الدولية تجاه مكافحتها.

وقد اتفقت الدراسات في التمييز بين موضوع كلٍ منهما مع الظواهر المشابهة لكليهما؛ فتناولت الدراسة السابقة التمييز بين القرصنة البحرية وغيرها من الظواهر المشابهة مثل: الإرهاب البحري، والسطو المسلح، وأعمال الثوار البحرية، والقرصنة على الطائرات. أما الدراسة الحالية فتناولت الإرهاب البحري

(19) محمد القباني. 2017. الأبعاد القانونية لجريمة القرصنة البحرية. دراسة على الحالة الصومالية (رسالة دكتوراه). جامعة عين شمس.

والمصطلحات المشابهة له مثل: القرصنة البحرية، وانتهاك الأمن البحري، والسطو المسلح على السفن، التصادم البحري، حق الدفاع الشرعي في البحر.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتضح في أنَّ الدراسة السابقة تناولت الأبعاد القانونية لجريمة القرصنة البحرية، ومعالجة الوضع الأمني والإنساني في الصومال، وتدريب خفراء السواحل وتأهيلهم لمواجهة القرصنة، أما الدراسة الحالية فركزت على مكافحة جريمة الإرهاب البحري، وتمييزها عما يشتهر بها من الجرائم الأخرى الماسة بأمن الملاحة البحرية وسلامتها في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور القانون الجنائي الوطني.

7. دراسة (موريلز، 2016)، بعنوان "التأمين ضد الإرهاب البحري" (20):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الإرهاب البحري بشكلٍ أعمق، من خلال معرفة أيديولوجيات المجموعات الإرهابية، ودوافعها.

وقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى أنَّ الإرهابيين البحريين يركزون على الهجوم العنيف الذي يسفر عن مئات القتلى والجرحى، فمن ناحية تكون الإصابات محدودة، ولكن من ناحية أخرى فإن اقتصاد المنطقة المستهدفة سيتأثر سلباً على المدى البعيد، إذ وُجد أنَّ هناك إمكانيةً لدعم سلسلة إمداد كاملة باستخدام السفن كوسيلة للنقل، ويمكن للمجموعات والأسلحة والمعدات أن تسافر بسهولة نسبية إلى مناطق بحرية أخرى. كما أثبتت الدراسة - من خلال عرض أهم الهجمات البحرية في العقود الستة الماضية - أن المشكلة عالمية، ولا تتحدد في منطقة معينة؛ إذ إن تلك الهجمات تتنوع من الهجمات الانتحارية إلى الاختطاف، والمرور على طريق زرع الألغام في الماء، وغيرها. كما تم من خلال الدراسة إجراء المقارنة بين مصطلحي القرصنة والإرهاب، فعلى الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بينهما، (مثل: استخدام المعدات والقوارب المتطورة، واستخدام العنف، وردود الفعل السياسية المتوقعة) إلا أن المصطلحين مختلفان؛ فالقرصنة تتبع هدفاً خاصاً على عكس الإرهاب الذي تحركه دوافع سياسية، كما تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعريفاً رسمياً للقرصنة في المادة (101) منها، بينما الإرهاب خالٍ من أي تعريفٍ.

(20) Stephan Moreels. 2016. *The insurability of maritime terrorism*. (Master Thesis). Gent University.

وقد اتفقت الدراستان في تناولهما مفهوم الإرهاب البحري وأيدولوجياته، فضلاً عن دوافع المجموعات الإرهابية إلى ارتكاب هذه الجرائم.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتضح في أنَّ الدراسة السابقة تناولت التأثير الاقتصادي والمادي المترتب على جرائم الإرهاب البحري وكيفية الحد منها، أما الدراسة الحالية فركزت على مكافحة جريمة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور القانون الجنائي الوطني.

8. دراسة (ليست، 2015)، بعنوان "ما الذي نفتقده؟ دعوة إلى تشكيل فريق أحمر ضمن المجال البحري المحلي لبرامج مكافحة الإرهاب"⁽²¹⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية الاستفادة من الفرق الحمراء لتعزيز قيمة الأنشطة البحرية المحلية لمكافحة الإرهاب، وجاءت بالعديد من النتائج، ومن أهمها أنَّ برنامج الفريق الأحمر ستكون له قيمة مضافة لخفر السواحل فيما يتعلق ببرامج مكافحة الإرهاب البحري المحلية، والاستفادة من مفهوم برنامج الحد الأدنى القابل للتطبيق، فيمكن تنفيذ برنامج واستراتيجية الفريق الأحمر داخل خفر السواحل الأمريكي، ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر: الفريق الأحمر المادي، وتحديد سيناريوهات الهجوم في المستقبل، وسياسات الفريق الأحمر، كما قدمت الدراسة نظرة ثاقبة حول تنفيذ هذه البرامج.

وتتفق الدراستان في دراسة كلٍ منهما كيفية مكافحة ظاهرة الإرهاب البحري. إلا أنَّ ثمة اختلافاً بينهما؛ فقد اهتمت الدراسة الحالية بآليات مكافحة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أبرمت في هذا الشأن، وكذلك أدوار المنظمات المتخصصة في مكافحة الإرهاب البحري.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتضح في أنَّ الدراسة السابقة اهتمت بكيفية الاستفادة من الفرق الحمراء لتقديم قيمة الأنشطة البحرية المحلية لمكافحة الإرهاب، وبذلك نجد أنَّها ركزت على الجوانب الأمنية بشكلٍ واضحٍ بعيداً عن قواعد القانون الدولي، أما الدراسة الحالية فركزت على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جريمة الإرهاب البحري على المستوى الدولي والوطني.

(21) Timothy J. List. 2015. *What are we missing? a call for red teaming within the domestic maritime domain for anti-terrorism programs*. (Master Thesis). Naval Postgraduate School.

9. دراسة (شاه، 2014)، "تحليل قانوني للقرصنة والسطو المسلح في البحر وفي مضيق ملقا: المنظور الماليزي" (22):

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل قانوني للقرصنة والسطو المسلح في البحر في مضيق ملقا من المنظور الماليزي، واتبعت المنهج النوعي، حيث إنَّ الباحثة أجرت بحثاً عن الوثائق، والمكتبات، والموارد على الإنترنت من المؤلفات والوثائق الرسمية السابقة للأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية والتقارير السنوية لـ IMB وحكومة ماليزيا عن القرصنة والسطو المسلح في البحر، وإلى جانب التحليل القانوني أجرت تحليلاً تاريخياً؛ من أجل فهم الكامل لطبيعة القانون ومفهومه في سياقه، وتحديد مدى ملاءمته في الحالة الراهنة.

وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج، ومن أهمها نجاح الدول الساحلية - بمساعدة الصكوك الدولية، والدول الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة - في خفض عدد حوادث القرصنة في المضائق، فعلى الرغم من الانتقادات العديدة حظيت ماليزيا بالقدرة والقانون المناسبين لحماية المضائق وتأمينها، وبالتالي تجريم مرتكبي جرائم القرصنة أو السطو المسلح على السفن. كما أثبتت النتائج أنه مع اعتماد اتفاقية عام 1982م وغيرها من المعاهدات، إلى جانب قانونها ووكالاتها الوطنية؛ يمكن القول: إن ماليزيا لديها إطار قانوني مناسب للتحقيق مع مرتكبي القرصنة والسطو المسلح في البحر ومقاضاتهم، وقد تم الامتثال لشرط التعاون الكامل في قمع القرصنة، على النحو الذي تقتضيه المادة (100) من اتفاقية عام 1982م والمبادئ التوجيهية والقرارات الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية. كما أثبتت الدراسة أن موقف حكومة ماليزيا داعم وتعاوني في تحسين قدراتها في مجال الإنفاذ وإطارها القانوني من خلال إنشاء وزارة العدل، ومقاضاة اللصوص والقرصنة المسلحين في النظام القضائي الماليزي على مر السنين، وعلى الرغم من انشغال ماليزيا بتهديدات الأمن الداخلي الواضحة الأخرى؛ فإنها قد عرضت مصالحها الوطنية للخطر - إلى حدٍ ما - من أجل ضمان السلامة والأمن للسفن التي تمر عبر المضيق.

وقد اتفقت الدراستان في تحليلهما اتفاقية عام 1982م ومبادئها بشأن القوانين البحرية التي تُجَدُّ

من الجرائم التي تهدد سلامة الملاحة البحرية.

(22) Hendun Abd Rahman Shah. 2014. *A Legal Analysis of Piracy and Armed Robbery at Sea in the Straits of Malacca: The Malaysian Perspective*. (PhD thesis in Law). University of Birmingham.

أما وجه الاختلاف بينهما فيتمثل في أنَّ الدراسة الحالية ركَّزت على ظاهرة الإرهاب البحري، بينما الدراسة السابقة ركَّزت على القرصنة والقرارات الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية بشأنها.

10. دراسة (بولونجان، 2014)، بعنوان "القيود المفروضة على القانون الدولي بشأن القرصنة والإرهاب البحري: خيارات تعزيز الأمن البحري في مضائق ملقا" (23):

هدفت الدراسة إلى التعرف على: القيود المفروضة على القانون الدولي للبحار في مكافحة القرصنة والإرهاب البحري في مضيق ملقا، والخطوات التي اتخذتها الدول الساحلية والدول المستخدمة لتعزيز الأمن البحري فيه.

وقد جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى أنه لن يكون من السهل تغيير أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بالقرصنة لتوسيع نطاق النظام الذي ينظم القرصنة لتشمل المياه الإقليمية، وسيطلب مناقشات ومفاوضات سياسية طويلة على الصعيد العالمي، ومن المرجح أن تنظر إندونيسيا وماليزيا إلى أي اقتراح لتغيير تعريف القرصنة - بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - ليشمل الأنشطة الشبيهة بها التي تحدث في المياه الإقليمية على أنه محاولة للتطفل على سيادتهما. كما نُوهت الدراسة إلى أن الحل الأكثر جدوى للتعامل مع القرصنة والإرهاب البحري المحتمل في مضيق ملقا هو التوصل إلى اتفاق إقليمي يشمل ما يسمى "مناطق التعاون المشترك"، ولا يمكن للمناطق الجديدة أن تعالج القيود المفروضة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقرصنة فحسب؛ بل يمكنها أيضًا أن تمكّن الدول الساحلية من التعاون بمزيد من الكفاءة، مع الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول المعنية. كما وجدت الدراسة أن عددًا من المناهج القانونية والعملية الجديدة يمكن أن تساعد أيضًا في مكافحة القرصنة والإرهاب البحري، وهي تعتمد على: تنقيح التشريعات الوطنية، والتصديق على اتفاقية الوحدة، ووضع خطة لتقسيم الأعباء، ومعالجة الفقر والبطالة في المناطق الساحلية في إندونيسيا.

وقد اتفقت الدراستان في ضرورة مكافحة الإرهاب البحري بشكل جذري، واتخاذ كل الطرق

المناسبة للوقوف ضد كل صوره وأشكاله.

(23) Rheny Wahyuni Pulungan. 2014. *The Limitation of the International Law on Piracy and Maritime Terrorism: Options for Strengthening Maritime Security in the Malacca Straits*. (PhD Thesis of Philosophy). The University of Melbourne.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فنجد أن الدراسة السابقة تناولت القيود المفروضة على القانون الدولي للبحار في مكافحة القرصنة والإرهاب البحري في مضيق ملقا، وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسة الحالية بشكلٍ مباشرٍ، ولكنها ركّزت على ما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تناولت: الاختصاص القضائي لمحاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب البحري من خلال المحكمة الجنائية الدولية، والمسؤولية الدولية لجريمة الإرهاب البحري.

11. دراسة (بويلي، 2013)، بعنوان "مكافحة الإرهاب في المجال البحري: تقييم معاصر للإطار القانوني الدولي" (24):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى احتمال نجاح الاتفاقات الدولية في التمكين من منع المظاهر المعاصرة للإرهاب البحري بعد أحداث 11 من سبتمبر، حيث تجمع الدراسة بين النتائج والتحليلات المتعلقة بكيفية تطور المدونة الدولية لأمن السفن، والمرافق، وتدابير تكنولوجيا المعلومات، والحماية من الأسلحة النووية منذ دخولها حيز النفاذ، وتبحث أيضاً النقاش بين علماء القانون الدوليين بشأن مشروعية عمليات اعتراض السفن في سياق الأمن البحري لما بعد أحداث 11 من سبتمبر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أهمها الإشارة إلى أهمية التطبيق المستمر والصارم للتدابير الأمنية المتعلقة بالمدونة الدولية لأمن السفن والموانئ المرفقية من جانب الحكومات المتعاقدة، وعلى المستويات التشغيلية داخل الصناعات البحرية على حدٍ سواء، كما تبين - بوجه عام - أن الإطار القانوني الدولي لمنع حوادث الإرهاب البحري قد تحسّن بشكلٍ كبيرٍ منذ أحداث 11 من سبتمبر.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة التي عرضت ظاهرة الإرهاب البحري، وكيفية التصدي لها ومكافحتها، حيث نجد أنّ الدراستين تناولتا الإرهاب البحري من خلال التعرض لبذل التعاون الدولي والإقليمي في مكافحته، وبالذات فيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فنجد أن الدراسة السابقة تناولت تطوير التدابير الأمنية المتعلقة بحماية أمن الموانئ والسفن والمتعلقة بالمدونة الدولية لأمن السفن الموانئ، أما الدراسة الحالية فقط

(24) Robin Bowley. 2013. *Countering Terrorism in the Maritime Domain: A contemporary evaluation of the international legal framework*. (PhD Thesis). University of Wollongong.

تناولت التشريعات والقوانين الاتحادية التي تنظم مكافحة جرائم الإرهاب، وتعمل أيضاً على تقرير الأمن البحري، كما ركزت على الجوانب القانونية الدولية أيضاً والاتفاقيات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب البحري.

12. دراسة (تنج، 2013)، بعنوان "الإرهاب في المجال البحري" (25):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحديد نضوج ونمو الجماعات الإرهابية، وأسباب اختيارها المجال البحري، وإلقاء الضوء على عواقب الهجومات الإرهابية البحرية، والوسائل المتاحة للتصدي لهذه التهديدات، والحد من آثارها.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، ومن أهمها التعامل مع الإرهابيين بطريقة تختلف تماماً عن الأساليب التقليدية، وبالنظر إلى أن أساليب مهاجمة الأهداف البحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهارات اللازمة لتنفيذ مثل هذا الهجوم؛ فينبغي أن يكون مصدر المال للأنشطة الإرهابية محور تركيز رئيساً من جهة النظام الحكومي. كما أثبتت الدراسة أن الشحن البحري وسفن الرحلات البحرية تُعدُّ من أهم الأهداف التي تستهدفها الجماعات الإرهابية، ولكن بالنظر إلى مواردهم المحدودة؛ نجدهم يفضلون توجيه أموالهم لمهاجمة أهداف يمكنها أن تحقق دوافعهم السياسية؛ لذا فإن الأهداف السياسية داخل المجال البحري تُعدُّ أكثر جاذبية بالنسبة لهم.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في تناولها الإرهاب البحري والجماعات الإرهابية، وعواقب الهجومات الإرهابية البحرية، وكيفية التصدي له، وتتفق الدراستان من حيث الأهداف العامة، وهي التعرف إلى الطبيعة القانونية للإرهاب البحري وآثاره، والكشف عن آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحته.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أن الدراسة الحالية ركزت على مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا ما لم تناوله الدراسة السابقة.

(25) Eng Hock Tng. 2013. *Terrorism in the Maritime Domain*. (Master Thesis). the Naval Postgraduate School.

13. دراسة (ريتشارد جاي، 2012)، بعنوان "نحو إدارة وفهم مخاطر الإرهاب تحت الماء"⁽²⁶⁾ :

هدفت الدراسة إلى بيان القدرة على إدارة وفهم خطر وقوع هجوم إرهابي تحت الماء، كما قدمت نموذجًا هندسيًا لمعادلة المخاطر التي تساعد على اتخاذ القرار، من خلال تسهيل فهم الخطر النسبي للهجوم الإرهابي تحت الماء بالنظر إلى السيناريوهات المعدّة لذلك.

وقد توصلت النتائج إلى أن هذه الدراسة قد أسهمت في فهم وإدارة العديد من المجالات الرئيسية لخطر الإرهاب تحت الماء، كما أثبتت أن المعايير الحالية - المستخدمة من قبل العديد من الممارسين في مجتمع المخاطر والمخبرات - قابلة للتطبيق.

وأوضحت الدراسة أنه من ناحية المفاهيم يمكن تحديد العلاقة بين البارامترات من خلال التحليلات، وأشارت إلى تعدد جرائم الإرهاب تحت الماء، كما عرضت معادلة المخاطر التي تساعد على اتخاذ القرار من خلال تسهيل فهم الخطر النسبي للهجوم الإرهابي تحت الماء.

وتتفق الدراسات في تناول جرائم الإرهاب البحري من الناحية الأمنية، وحماية الموانئ وبالذات وقت المخاطر.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أن الدراسة الحالية ركزت على آليات مكافحة الإرهاب البحري في دولة الإمارات، وآليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري؛ حيث تناولت اتفاقية روما لعام 1988م، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري والإرهاب البحري لسنة 2005م، فضلاً عن التعرض إلى دور المنظمات المتخصصة في مكافحة الإرهاب البحري، ودور المنظمة البحرية الدولية IMO في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى دور المكتب البحري الدولي IMB ماليزيا، والمنظمات الإقليمية، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مكافحة جريمة الإرهاب البحري. كما تناولت الدراسة الحالية جهود مكافحة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التعرض إلى التشريعات والقوانين الاتحادية التي تنظم مكافحة جرائم الإرهاب البحري، بالإضافة إلى دور المحكمة الاتحادية العليا في محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب البحري، وفضلاً عن ذلك تعرضت إلى جهودها في مكافحة الإرهاب البحري على الصعيد العملي، وذلك من خلال التعرف على دور وزارة الخارجية ووزارة

(26) Richard J. Gay. 2012. *Towards Managing and Understanding the Risk of Underwater Terrorism*. (PhD Thesis of Philosophy) . Augusts.

الداخلية الإماراتية في مكافحة جرائم الإرهاب البحري، أما الدراسة السابقة فقط تناولت مخاطر الإرهاب تحت الماء وطرق مكافحته وأساليب تأمين الموانئ ووضع الخطط والسيناريوهات للحد منه.

14. دراسة (عزت، 2012) "نحو نظرية عامة للحماية الجنائية للملاحة البحرية": دراسة مقارنة⁽²⁷⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسلوب القانوني الجنائي الأمثل لحماية حق الملاحة البحرية من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، وعلى المستويين: الدولي والوطني، فضلاً عن سبل التعاون الدولي الجنائي، وتدابير منع وقوع الجريمة.

وأُسفرت الدراسة عن العديد من النتائج، ومن أهمها الكشف عن نظام قانوني جنائي مستقل وقائم بذاته في كل ما يحيط به بشأن حماية حق الملاحة البحرية جنائياً على المستوى الدولي، وتعدد تطبيقاته في كثير من التشريعات الجنائية على المستوى الوطني، وتابع الباحث شواهد استقلال هذا النظام القانوني الجنائي بأدلة مستمدة من: التشريع الجنائي الدولي، وتطبيقات التشريعات الجنائية المقارنة (الأجنبية والعربية والإسلامية)، وأحكام القضاء الجنائي الوطني، والجهود الفقهية الحديثة، وجميعها تشير إلى استقلال هذا النظام. وأكدت الدراسة أنَّ المرجح في تحديد عناصر جريمة الإرهاب البحري هو نظامه نفسه، وليس أي نظام قانوني جنائي آخر كنظام القرصنة البحرية أو غيرها من صور العنف في البحار التي تلتبس بها وتتشابه معها، كما تبين أن بعض هذه التشريعات لم تتخذ أسلوباً واحداً في سياستها الجنائية؛ بل تعددت أساليبها في الدولة الواحدة حتى يكاد لا توجد دولة واحدة تنتهج سياسة ثابتة وموحدة إزاء الحماية الجنائية للملاحة البحرية من الإرهاب البحري.

وقد اتفقت الدراسات في التعرف إلى آليات التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب البحري؛ فالدراسة الحالية تناولت الأسلوب القانوني الجنائي الأمثل لحماية حق الملاحة البحرية من ظاهرة الإرهاب البحري من الناحيتين: الموضوعية والإجرائية، والاختصاص القضائي لمحاكمة مرتكبيها، وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحته.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أن الدراسة الحالية ركزت على مكافحة تمويل الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقوانين المحكمة الاتحادية العليا المتعلقة بها المستوحاة

(27) محمد عزت. 2012. نحو نظرية عامة للحماية الجنائية للملاحة البحرية: دراسة مقارنة. (رسالة دكتوراه). جامعة الإسكندرية.

من الاتفاقيات الدولية، بينما ركزت الدراسة السابقة على نظرية الحماية الجنائية للملاحة البحرية في جمهورية مصر العربية وما يختص بسواحلها.

15. دراسة (داني إجلي، 2011)، بعنوان "فهم دور التنسيق بين الوكالات في الأمن البحري على المستوى الوطني" (28)

هدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الرئيسة للنهوض بسياسات الأمن البحري على المستوى الوطني، مع التركيز بشكل خاص على التنسيق بين الوكالات. وكشفت نتائجها عن الدروس المستفادة من نظرية العمل الجماعي والتنسيق بين الوكالات؛ مما له فائدة عملية يمكن تعميمها على تحديات الأمن الداخلي الأوسع، والحد من جرائم الإرهاب البحري بشكل عام. كما كشفت عن وجود حاجة إلى مزيد من الدراسات لإضافة النظم والقيادة والهياكل البؤرية لبحوث العمل الجماعي، بالإضافة إلى نقص الوعي باعتماد أمريكا الاقتصادي على التجارة البحرية وسلسلة التوريد العالمية، إذ إنَّ هناك حاجة إلى سلطة وطنية واحدة لتنفيذ السياسات القائمة ومكافحة الإرهاب في أعالي البحار.

واتفقت الدراستان في تناول الدراسة السابقة المتطلبات الرئيسة للنهوض بسياسات الأمن البحري على المستوى الوطني، وهو الهدف الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، ولكن باختلاف بيئتها. أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أن الدراسة السابقة ركزت - بشكل خاص - على التنسيق بين الوكالات العالمية فقط، أما الدراسة الحالية فتطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم وجود اختلافٍ بينهما في القوانين. كما تطرقت الدراسة السابقة إلى أهمية التصدي للإرهاب البحري ومكافحته، وهو ما أشارت إليه أيضًا الدراسة الحالية التي ركزت - بشكل خاص - على دور المنظمات في مكافحة الإرهاب البحري، وآليات مكافحته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(28) Dane S. Egli. 2011. *Understanding the Role of Interagency Coordination in National-Level Maritime Security, An examination of cross-governmental support for maritime security resilience through a collective action lens*. (PhD Thesis of Philosophy) . University of Colorado Denver.

16. دراسة (لايبييه، 2010)، بعنوان " أمن التجارة البحرية: الترويج للإرهاب" (29) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة القوية التي تربط التجارة الخارجية لدولة ما ومستوى نموها، وتبسيط الضوء على علاقة التخلف والإرهاب، وأهم التدابير المتعلقة بأمن التجارة البحرية بعد 11 من سبتمبر 2001م، والتعرف إلى أهم الآثار السلبية الناتجة عن السياسات العالمية على البلدان النامية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ التكلفة المتزايدة للتجارة الدولية - الناجمة عن بعض سياسات أمن التجارة البحرية بعد 11 من سبتمبر - قد تساعد على تعزيز الإرهاب، كما وُجد أنه إذا كانت التجارة تعزز التنمية، وأن التنمية المنخفضة مرتبطة بميل دولة ما إلى إيواء الإرهاب؛ فإن هناك صلة منطقية - وإن كانت غير مباشرة - بين التجارة وبين الإرهاب، وإذا كانت برامج أمن التجارة البحرية المحلية والدولية تُجَدُّ - بشكلٍ غير متناسبٍ - من الفرص التجارية المتاحة للبلدان التي يرجح أن تؤوي جماعات إرهابية؛ فإن مثل هذه البرامج قد تعزز - من دون قصدٍ - الظروف التي يتبين أنها أكثر ارتباطًا بالبلدان التي تؤوي المنظمات الإرهابية، وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة التعرف على التخلف والإرهاب، وأهم التدابير المتعلقة بأمن التجارة البحرية بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001م.

وتتفق الدراستان في أن الدراسة السابقة أشارت إلى أساليب الإرهاب البحري وكيفية مكافحته، وهو الهدف الرئيس للدراسة الحالية.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين؛ فيتمثل في أن الدراسة السابقة تناولت البلدان النامية وأثر السياسات العالمية عليها، وعلاقة ذلك بزيادة ظاهرة الإرهاب البحري، وذلك لم تتناوله الدراسة الحالية التي ركزت على آليات مكافحة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجهودها الوطنية بشأن مكافحته من المنظورين القانوني والدبلوماسي معًا.

(29) Parker Stone Laite. 2010. *Maritime Trade Security: Promoter of Terrorism*. (Master Thesis) of Arts in Liberal Studies. Georgetown University.

17. دراسة (هيل، 2009)، بعنوان "الإرهاب البحري وتهديد الهجوم على القوارب الصغيرة في الولايات المتحدة: رد مقترح"⁽³⁰⁾:

تناولت الدراسة تاريخ الإرهاب البحري الدولي، واتجاهاته الحالية؛ لتبين أنّ الإرهابيين قد يقرون قريباً أن هجمات القوارب الصغيرة قد تكون أكثر الاستراتيجيات الإرهابية فعالية من حيث التكلفة وأكثرها نجاحاً.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الهجمات التي تتزايد نجاحاً في جميع أنحاء العالم في مجال الإرهاب البحري والاستخدام الفعال لسفن الكشف عن المخدرات؛ قد يزيدان من خطر وقوع هجوم إرهابي في مياه الولايات المتحدة، كما أن العديد من الدول قد استجابت بنجاح للتهديد البحري؛ بالتنسيق مع الأهداف المحددة في استراتيجية الأمن للسفن الصغيرة في وزارة الأمن الوطني.

وقد أمكن الاستفادة من الدراسة السابقة بالتعرف إلى تاريخ الإرهاب البحري الدولي واتجاهاته الحالية، كما تتفق الدراسات في الهدف العام للدراسة الذي يتناول الجانب الأمني فقط المتمثل في أن هناك إطاراً أمنياً بمكافحة الإرهاب البحري.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين: فيتمثل في أنّ الدراسة الحالية تناولت التشريعات الوطنية في مكافحة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحيتين الموضوعية والإجرائية، ومن ناحية القانون الدولي البحري أيضاً؛ حيث تناولت القواعد والاتفاقيات التي أبرمت بشأن مكافحة الإرهاب البحري، وكذلك دور المنظمات المتخصصة والإقليمية والمحكمة الجنائية في تناول أدوارهم في قضية المنازعات التي تتعلق بالإرهاب البحري ومحاكمته، أما الدراسة السابقة فقط ركزت على صور التهديد الإرهابي البحري على الولايات الأمريكية وطرق مكافحته والحد منه.

(30) Brian Patrick Hill. 2009. *Maritime Terrorism and the Small Boat Attack Threat to the United States: A Proposed Response.* (Master Thesis) of Arts in Security Studies. the Naval Postgraduate School.

18. دراسة (مالكولم، 2009)، بعنوان "تسنييد البنية التحتية البحرية في المملكة المتحدة خلال
"الحرب على الإرهاب"⁽³¹⁾:

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بمواني المملكة المتحدة ومرافئها
المتمثلة في بنيتها التحتية البحرية في سياق "الحرب على الإرهاب"، وانتهجت نظرية التسنييد في مدرسة
كوبنهاغن باعتبارها الإطار التحليلي الذي تتم من خلاله دراسة الحالة، وقد ركزت على التطورات الطارئة
في فترة خمس سنوات بين 1 من يوليو 2004م و30 من يونيو 2009م، حيث تم استخدام حالات
الدراسة المتمثلة في فيليكستو، وهوليهد، وتيلبوري.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ البنية التحتية البحرية في المملكة المتحدة تم تطويرها بما يتناسب مع
مخاطر الإرهاب البحري، الأمر الذي يُشير - بشكلٍ واضحٍ - إلى أنّ الردّ الأمنيّ لمكافحة الإرهاب كان
واضحًا ومتطورًا باستمرار، ودائم التوسع، وله سلسلة من السمات البارزة والمكررة، كما أشارت النتائج
الرئيسية لدراسة الحالة إلى وجود مستوى متدرج من التعقيد في تسنييد البنية التحتية البحرية في المملكة
المتحدة أكثر مما هو واضح.

وتتفق الدراستان من حيث الهدف العام؛ حيث تناولت الدراسة السابقة التعرف إلى الجهود في
مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالموانئ والمرافق البحرية، وهذا ما ستتناوله الدراسة الحالية أيضًا.
أما وجه الاختلاف بينهما فيتمثل في أنّ الدراسة السابقة تناولت التعرف إلى الجهود في مكافحة
الإرهاب فيما يتعلق بمواني المملكة المتحدة ومرافئها المتمثلة في بنيتها التحتية البحرية، أما الدراسة الحالية
فاهتمت بتناول المسؤولية الدولية في مكافحة الإرهاب، وذلك بالتأكيد على التعاون الدولي.

(31) James A. Malcolm. 2009. *The Securitisation of the United Kingdom's Maritime Infrastructure during the "war on terror"*. (PhD Thesis in Politics and International Studies) . University of Warwick.

19. دراسة (جيراجوتيليس، 2006) بعنوان "القرصنة البحرية في جنوب شرق آسيا: الآثار المترتبة

على مكافحة الإرهاب البحري في الولايات المتحدة"⁽³²⁾ :

هدفت الدراسة إلى التعرف على القرصنة الحديثة والصلات بينها وبين الإرهاب؛ لتحديد الآثار المترتبة على استراتيجية الأمن البحري الأمريكية، حيث تم تحديد البيئة البحرية في جنوب شرق آسيا وسياسات الأمن البحري المرتبطة بها؛ لأنه على مدى (12) سنة ماضية حدث ما يقرب من خمسين في المائة من القرصنة البحرية في العالم في تلك المنطقة.

وقد جاءت الدراسة بالعديد من النتائج، ومن أهمها أنّ الأحداث الإرهابية البحرية تعد أكثر تعقيداً من الهجمات البرية، حيث وُجد أنّ الجماعات الإرهابية من جنوب شرق آسيا (مثل الجماعة الإسلامية) تحتاج إلى: موارد خاصة، وتدريب مكثف؛ من أجل تحقيق هجوم إرهابي بحري واسع النطاق. كما أشارت النتائج إلى أن تاريخ الجماعات الإرهابية في جنوب شرق آسيا - بما في ذلك أعمال القرصنة والإرهاب البحري - هو مقدمة لأحداث بحرية مستقبلية أكثر إثارة، وقد أدى ذلك إلى اتجاه دول جنوب شرق آسيا نحو المزيد من التعاون في مجال الأمن البحري؛ نظراً إلى ازدياد النزاعات الإقليمية البحرية الطويلة الأمد والنشطة في بحر الصين الجنوبي، ومضيق سنغافورة، وبحر سولا، ويزي.

وتكمن الاستفادة من الدراسة السابقة في أنّها تناولت القرصنة الحديثة والصلات بينها وبين الإرهاب، وأثر ذلك على استراتيجية الأمن البحري الأمريكية، أما من ناحية أوجه الاتفاق فيتمثل في التعرف إلى الفرق الجوهرية بين جرمي الإرهاب والقرصنة، وكيفية التصدي لهما.

أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أنّ الدراسة الحالية تناولت التعاون القضائي في مكافحة جرائم الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن الاختصاص القضائي لمحاكمة مرتكبيها، وكيفية تناولها، بينما تناولت الدراسة السابقة القرصنة الحديثة والصلات بينها وبين الإرهاب، وأثر ذلك على استراتيجية الأمن البحري الأمريكية.

(32) John Michael Lewis Geragotelis. 2006. *Sea Piracy in Southeast Asia: Implications for Countering Maritime Terrorism in the United States*. (Master Thesis) submitted in Arts in National Security Affairs. Naval Postgraduate School.

20. دراسة (ميتشيل، 2007)، بعنوان "مكافحة الإرهاب البحري في البحر الكاريبي والمحيط

الأطلسي: الآثار المترتبة على الإرهاب البحري المحتمل في منطقة البحر الكاريبي" (33):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التدابير القانونية والأمنية التي يمكن اتخاذها لزيادة الأمن البحري؛ من أجل ردع الإرهابيين المحتملين الذين يشكلون خطورة على الشحنات التي تبحر في البحر من ترينيداد وتوباغو إلى مواني الولايات المتحدة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القرصنة والإرهاب البحري يحدثان في جميع أنحاء العالم، ويبدو عدم وجود أية إشارة إلى اختفاء أي منهما، ووجد - في بعض الحالات - أن هناك علاقة تكافلية بينهما من منظور التمويل على الصعيد العالمي بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، والملاحظ انخفاض معدل انتشار القرصنة من أعلى نقطة في عام 2003م، ومع ذلك فإن هذه الممارسة لا تزال سائدة بشكل كبير كما وجدت الدراسة أن الإرهاب البحري في منطقة البحر الكاريبي مُوجَّهٌ - في المقام الأول - ضد السفن الصغيرة، ونظرًا إلى احتمالية زيادة نسبة النقل البحري في هذه المنطقة - لا سيما عندما تكتمل الإضافة إلى قناة بنما وتشيد قناة نيكاراغوا - فإن احتمال تصاعد الإرهاب البحري إلى سفن أكبر حجمًا لا يزال واقعيًا بنسبة كبيرة، وفي الوقت الحاضر لا تستطيع دول الجماعة الكاريبية تأمين مياهها الإقليمية بشكل كافٍ من القرصنة والإرهاب البحري، وما لم تقدم التضحية المالية وتضخ الموارد لزيادة قدراتها البحرية؛ فإنها ستظل غير قادرة على إحداث تأثير عندما يزيد حجم الشحن، وقد وضّحت الدراسة التدابير الأمنية والقانونية التي يمكن اتخاذها لزيادة الأمن البحري لردع الإرهابيين المحتملين.

ويمكن أن نوضح أن وجه الاتفاق في الدراسة السابقة والحالية هو الإشارة إلى أن هناك أجهزة رقابية تختص بمراقبة الإرهاب البحري ومكافحته.

أما وجه الاختلاف فيتضح في تناول الدراسة الحالية: المخاطر المترتبة على جريمة الإرهاب البحري في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما ركزت الدراسة السابقة على مكافحة الإرهاب البحري في البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي.

(33) Colin L. Mitchell. 2007. *Countering Maritime Terrorism in the Caribbean Sea the Atlantic Ocean: Implications of Possible Maritime Terrorism in the Caribbean*. (Master Thesis) in Art and Science General Studies. Fort Leavenworth.

21. دراسة (سريفاستافا، 2002)، بعنوان "التأمين البحري - تهديد الإرهاب للشحن والموانئ

وحقول النفط" (34):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاحتياجات الأمنية للمجال البحري في ضوء التهديد المتجدد من الإرهاب البحري، ودراسة تطورات تأمين صناعة الشحن والموانئ في سيناريو ما بعد 11 من سبتمبر. وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها استيعاب الدروس المستفادة من صناعة النقل البحري، وضمان منع الإرهاب، وقمعه. كما وجدت الدراسة أن التهديدات والأخطار التي يشكلها الإرهاب البحري على الساحة الدولية تمثلت في استخدام السفن والموانئ كناقلين للرجال والمواد، والتسبب في الدمار والخسائر في الأرواح، وأدرجت مقترحات جديدة بشأن التشريعات التي يتولى الخبراء في المنظمة البحرية الدولية صياغتها بشأن المبادرات والتغذية المرتدة من خفر سواحل الولايات المتحدة. كما وجدت الدراسة أنّ للإرهاب البحري أثره على الاقتصاد والقرارات السياسية لمختلف الدول، بجانب العقارات والتأمين وصرف العملات، ولا تزال مختلف المنظمات الإقليمية والحكومات والاقتصاديين تضع استراتيجيتها الجديدة لمنع الإرهابيين من تعطيل أنشطة التجارة والشحن.

ونجد أن الدراسة السابقة تناولت الاحتياجات الأمنية للمجال البحري في ضوء التهديد المتجدد من الإرهاب البحري، وقد اتفقت الدراسات على هدف واحد؛ وهو التعرف إلى كيفية مكافحة الإرهاب البحري لتأمين السفن وشاحنات النقل البحرية.

أما وجه الاختلاف فيتمثل في أن الدراسة السابقة تناولت موضوع تطوير تأمين صناعة الشحن والموانئ في سيناريو ما بعد 11 من سبتمبر، بينما ركزت الدراسة الحالية على حماية الملاحة البحرية وتأمين المنصات الثابتة، وحقول النفط، والموانئ في دولة الإمارات العربية المتحدة من حوادث الإرهاب البحري.

(34) C. M. Srivastava. 2002. *Maritime Security – Terrorism Threat to Shipping, Ports, and Oil Field*. (Master Thesis) of science in Maritime Affairs (Shipping Management), World Maritime University.

تحليل الدراسات السابقة وبيان فجوة الدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة، وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، واستعراض أهم النتائج؛ بغرض تحديد فجوة الدراسة وتحليلها، وذلك للاستفادة منها في وصف المشكلة وأبعادها القانونية، وتحليلها في ظل الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الجنائي الإماراتي لبيان الجديد بهذه الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

أشارت معظم الدراسات السابقة إلى أهمية وجود آليات لمكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية، وكشفت الدراسات السابقة عن أساليب مختلفة في البحث، وقد أفادت أيضاً في تصميم هذه الدراسة، واختيار المنهجية العلمية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، واتبعت الدراسات السابقة أساليب مختلفة ومتنوعة في التحليل؛ مما لا شك في استفادة الباحث منها في تحليل نتائج هذه الدراسة، أفادت الدراسات السابقة في توضيح أهمية وجود آليات لمكافحة الإرهاب البحري، وما يتعلق بها من اتفاقيات دولية، وإقليمية عملت على وضع الأسس القانونية في مكافحته، وأخيراً ساعدت الباحث في سد الثغرات التي تعوق آليات التعاون الدولي في ظل قواعد القانون الدولي للبحار، والتي تتصدى للإرهاب البحري والإجراءات الاحترازية والإجرائية التي تمنع من حدوث تلك الجرائم.

ثانياً: ما يميز الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة

تنوع وشمول الدراسة الحالية، وبخاصة أنها تختلف عن الدراسات السابقة التي تناولت جزئيات معينة من آليات مكافحة الإرهاب البحري، واختلفت الدراسة الحالية من حيث طبيعة الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة، وكذلك المفاهيم؛ على الرغم من الاتفاق حول خصائصها، ركزت الدراسة الحالية على توضيح الآليات المثلى التي يجب أن تتبعها الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملاحة البحرية من الإرهاب البحري في الجوانب الموضوعية والجوانب الإجرائية، وبيان ما يجب اتباعه على المستويين الدولي والمحلي الإماراتي على حد سواء، ومواجهة القصور الذي قد يظهر في القوانين الدولية بشأن مكافحة الإرهاب البحري؛ مما يستدعي ضرورة بيان الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومختلف آليات مكافحة الإرهاب البحري

وإيضاحها فيما يتعلق بتلك الظاهرة التي تهدد الأمن البحري، وبينت الفجوة التي لم تسد في الدراسات السابقة، وهي عدم تعرضها إلى إشكاليات وجود آليات لمكافحة الإرهاب البحري بصورة كافية.

ثالثاً: الجديد في هذه الدراسة الحالية

أضافت الدراسة الحالية وجهة نظر معرفية شمولية جديدة عن موضوع مكافحة الإرهاب البحري على المستويين: الدولي والوطني؛ مما يمكن الاعتماد عليها في التعرف إلى مفهومه في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي والأنظمة القانونية التي تحكم جرائم الإرهاب البحري، وقدمت الدراسة معلومات جديدة للباحثين والدارسين في هذا المجال من الناحية العلمية؛ فهي تساعدهم مستقبلاً على إضافات معرفية حول موضوع الإرهاب البحري وخلفياته النظرية المختلفة، ويمكن الاستفادة منها عن طريق فتح مجالات البحث عن آليات التعاون الدولي والإقليمي المناسبة لمكافحة جرائم الإرهاب البحري التي تم ذكرها في البحث، وتناولت أيضاً هذه الدراسة معلومات جديدة للباحثين والدارسين في إعداد البحوث والدراسات التي تتعلق بكل ما يختص ببيئات مختلفة ومناطق بحرية، بالإضافة إلى إعداد دراسات تختص بحلول جذرية لمشكلات الإرهاب البحري المختلفة.

هيكل الدراسة:

تناول الباحث الدراسة بعنوان "مكافحة الإرهاب البحري في الاتفاقيات الدولية والقانون الجنائي الإماراتي" في ستة فصول: حيث تناول الفصل الأول الإطار التنظيمي للدراسة، وخصص الفصل الثاني لتوضيح النظرة الشمولية حول ظاهرة الإرهاب البحري والمخاطر المترتبة عليه في ضوء الاتفاقيات الدولية، وتناول الفصل الثالث الطبيعة القانونية لجريمة الإرهاب البحري وأحكام المسؤولية الجنائية عنها، وأفرد الفصل الرابع لآليات التعاون الدولي والإقليمي ودورها في مكافحة الإرهاب البحري، وعرض في الفصل الخامس القضاء الدولي والوطني ودوره في التصدي لجرائم الإرهاب البحري، وشرح في الفصل السادس جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جرائم الإرهاب البحري، وأخيراً الخاتمة التي ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة.